

PROVISIONAL

A/47/PV.22
30 October 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	الرئيس :
(جزر القمر)	السيد مؤمن	شم :
	(نائب الرئيس)	
(بلغاريا)	السيد غانيف	شم :
	(الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب اللواء إلياس فيسوانا رامبما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء
في مملكة ليسوتو

بيان كل من :

السيد بن يحيى (تونس)

السيد شماس (لبنان)

خطاب السيد ديسماس نسينغيارمي ، رئيس وزراء جمهورية رواندا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب اللواء إلياس فيسوانا رامبما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء في مملكة ليسوتو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب من رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء في مملكة ليسوتو .
امطح اللواء إلياس فيسوانا رامبما ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء في مملكة ليسوتو ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ايما سعادة أن أرحب برئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء في مملكة ليسوتو ، معالي اللواء إلياس فيسوانا رامبما ، وأن أدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .
السيد رامبما (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد ليسوتو ، وبالإصالة عن نفسي ، أود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أهنيكم ، ياسيدي ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين . والواقع أن هذا الانتخاب اعتراف تستحقونه بخصالكم الشخصية ، وتقدير بليغ للدور الهام الذي يضطلع به بلدكم على الدوام في الشؤون العالمية .

ولا يسعني إلا أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا للسفير سميير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، على ما أبداه من تفان وكفاءة في تسيير مداولاتنا في الدورة السادسة والأربعين .

إننا نشعر باعتراز لرؤية أحد أبناء أفريقيا البارزين ، السيد بطرس بطرس غالي ، يتراءى منظمنا . ونحن نهنته بحرارة على انتخابه عن جدارة لمنصب الأمين العام . إن انجازاته حتى الآن مبعث ارتياح واعتزاز لنا جميعا .

كما نشاطر الآخرين فرحة الترحيب بجميع الدول الاعضاء الجديدة في أسرة الأمم ، فوجودهم بيننا خطوة جديدة في سبيل تحقيق مبدأ عالمية الأمم المتحدة .

استهلت الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة أعمالها في ضوء ثقة متجددة في قدرة الأمم المتحدة على تيسير حل مجموعة كبيرة من المشاكل التي تواجهه الانسانية . وبفضل زوال الحرب الباردة وافلاس سياسة تكتلات القوى القديمة ، انطلقت الدينامية المتأصلة في الأمم المتحدة وأشارت شعورا بالتفاؤل بأن المنظمة أصبحت مهياة الآن للقيام بدور رئيسي في تشكيل النظام العالمي الجديد .

وحتى في الوقت الذي بدأت تتبلور فيه العناصر الرئيسية للنظام الجديد ، فإن ما يكتنفها من غموض يحتم علينا أن نعرب ، على النحو الواجب ، عن بعض شواغلنا ورغباتنا الاولى المتملة بالعلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة .

إننا نؤمن إيماننا راسخا بأن التحول الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الذي يمر به العالم لن يتوج بتحقيق عالم أفضل وأكثر أمانا ، ما لم يسترشد بالمثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، وما لم نعترف بأن المصالح الأساسية للجنس البشري على تنوعه مصالح مشتركة ولا تتجزأ .

ودون أن نفتر بأنفسنا ، يمكننا أن نقول إنه بعد التغلب على عداوات الماضي الايديولوجية يسود الآن مناخ موات لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية ، للقيام بعمل جماعي لكي نؤمن للبشرية مستقبلا صالحا .

وأحد التطورات الإيجابية التي حققناها في هذا الشأن هو أن هناك الآن بين الدول ، الصغيرة منها والكبيرة ، وبصورة متزايدة تلاقيا مارا في الآراء بشأن القيم والمثل العليا المشتركة ، من أجل عالم أفضل . وبنفس هذه الروح ينبغي أن نركز اهتمامنا الموحد على المشاكل التي تواجه العالم .

إن عودة فوران ظاهرة التعصب التي أصبحت من السمات البارزة في أماكن عديدة من العالم من المحتمل أن يكون لها أثر مكرر على النظام الدولي الجديد ، وعلى تماسك الدول القومية ، إن التعصب ، سواء تجلى في العنصرية أو الاتجاهات الدينية أو العرقية ، يولد التمييز ، كما أنه يتعارض مع المعايير المتحضرة ، ويهدد السلم العالمي .

أما وقد أصبحنا متفائلين بأن النظام الدولي الجديد سيحيي بنهج مستنير تجاه العلاقات بين الدول ، فلا خيار للدول الصغيرة سوى أن تواصل التأكيد على مركزية مبدأ سيادة الدول والمساواة بينها .

ولاتزال الاتجاهات الى السيطرة والهيمنة تمثل عاملا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ، ومن هنا كان اهتمامنا بمسألة أمن الدول الصغيرة . وبالمثل لا يغوتنا أن نسجل ادراك البلدان النامية المستمر ، وبخاصة الدول الصغيرة منها ، بأن من المحتمل أن تؤدي حقبة ما بعد الحرب الباردة الى تهميشها السياسي والاقتصادي . وإننا نشق بأن مسألة على هذا القدر من الأهمية ، ستلقى استجابة لائقة من المجتمع الدولي خلال الفترة المقبلة .

إن الاسس التي يقوم عليها النظام العالمي الذي نعمل جاهدين على بنائه ، ستظل واهية ، ما لم تكن القضايا المتعلقة بكرامة الانسان هي محور اهتمامه . ومن حسن الحظ أن هناك بالفعل توافقا عالميا في الآراء ، يسلم بأن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاساسية هما نقطة الانطلاق للاستقرار الدولي ، والاساس الذي يقوم عليه عالم خال من الصراعات الوطنية والاقليمية وفي هذا السياق نحيا المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دولي معني بحقوق الانسان والمرأة والتنمية ، في المستقبل القريب .

إن الضرورة تقتضي في هذه اللحظة أن تقيم بلدان العالم مجتمعات ديمقراطية حقا . ونلاحظ بارتياح أن العديد من البلدان في افريقيا قد بدأت بصورة متزايدة تسير على هذا الدرب .

وفيما يتعلق بليسوتو ، فقد قطعنا شوطا كبيرا صوب عقد أول انتخابات ديمقراطية حقيقية منذ أن حصلت ليسوتو على استقلالها في عام ١٩٦٦ .

ولعلكم تذكرون أن الجيش قد تولى السلطة في عام ١٩٨٦ كيما يعيد السلم ، ويحقق المصالحة الوطنية وينفذ ترتيبات لعودة الحكم الديمقراطي . ولقد تعهدنا بالعودة الى شكناتنا وبتسليم السلطة الى حكومة تنتخب بالطرق الديمقراطية . والتزامنا في هذا الصدد ، التزام ثابت ولا رجعة فيه . هذا ، فضلا عن أن العسكريين لن يشاركوا في الانتخابات العامة المتعددة الاحزاب المقرر عقدها خلال فترة وجيزة . وسيكون الدور الاول للجيش هو كفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة . وبغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية ، وافقت بالفعل عدة بلدان وكذلك المنظمات الدولية على إيفاد بعثات من المراقبين ليشاهدوا العملية .

وقد رأت بلدان صديقة عديدة ، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، والسويد ، والدانمرك ، واستراليا ، أن قضية عودة الديمقراطية الى ليسوتو جديرة بالدعم المادي والتشجيع ، ونحن نشكرها بالغ الشكر على ذلك . ونود في نفس الوقت ، أن نعرب عن عظيم تقديرنا للمساعدة التي تلقيناها من الكمنولث ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ومنظمة الوحدة الافريقية . كما أن الأمم المتحدة ، عملا بقرارها ١٣٧/٤٦ "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" قدمت لنا مساعدة قيمة للغاية من خلال مركز حقوق الانسان الذي يتخذ من جنيف مقرا له .

وغني عن القول إن إجراء انتخابات ديمقراطية لا يمثل سوى خطوة أولى في إطار العملية الأوسع نطاقا ، أي عملية تعميم الديمقراطية ، ويتمثل الاختيار الجوهري في إدامة الحكم الديمقراطي . وسوف يتعين على الديمقراطيات الفتية أن تواجه تحديات

الاستقرار الناجمة عن الفقر والتخلف . وسوف تحتاج الجهود التي تبذلها العديد من البلدان النامية لتغذية بذور الديمقراطية أن تستكمل بتدفقات معززة من الموارد ، من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة تلك البلدان النامية لا في الخروج من دائرة التخلف المفرغة فحسب ، بل أيضا في إضفاء الطابع المؤسسي على البيئة الديمقراطية .

وفي ليسوتو أو شكنا على تسليم السلطة الى حكومة مدنية في إطار خلفية من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تزيد من حدتها موجة الجفاف التي تجتاح المنطقة الجنوبية بأكملها . وإنني أعرب عن جزيل الشكر لكل الذين استجابوا على نحو بناء لمؤتمر إعلان التبرعات الذي نظمته في جنيف الأمم المتحدة بالاشتراك مع المجموعة الانمائية للجنوب الأفريقي ، في حزيران/يونيه ، بغية حشد المساعدة الدولية للتخفيف عن حدة المحنة التي تواجهها بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية .

ويسعدنا أن ننضم الى الوفود العديدة التي تقدمت بالتهنئة للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي ، على تقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) وتتفق ليسوتو اتفاقا تاما والتصورات والنتائج الواردة فيه .

ولا يزال الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية يثير القلق . فالعنف لا يزال سائدا في جنوب افريقيا . ولئن كنا نلاحظ أن الأطراف المعنية قد وافقت على استئناف المحادثات ، فإننا نحث حكومة جنوب افريقيا وحركات التحرير وكل القوى الديمقراطية الأخرى على أن تواصل عملية التفاوض الرامية الى إقامة دولة ديمقراطية جديدة في جنوب افريقيا . ونحن نشجعها بالمثل على المشاركة في جهودها للتوصل الى طرائق ناجعة لوقف أعمال العنف .

ونحن نرحب بالقرار الأخير لمجلس الأمن الذي يمكن الأمين العام من رصد العنف في جنوب افريقيا وتيسير استئناف المفاوضات . ونعرب بالمثل عن تقديرنا لإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين مؤخرا ، ونعرب عن أملنا في أن يطلق سراح بقية السجناء السياسيين وفقا للجدول الزمني الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية .

ورغم المبادرات المستمرة التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية لاحتواء الازمات في افريقيا وحسمها ، فما زال عدد كبير من أبناء افريقيا يعانون من المنازعات الداخلية والصراعات الاقليمية .

ونأمل أن تنتهي في وقت قريب معاناة موزامبيق وأنغولا . ونرحب تمام الترحيب بمشاركة الأمم المتحدة في العملية الجارية ، الرامية الى إعادة الاوضاع الى طبيعتها مما يعطي شعبي البلدين الشقيقتين المزيد من الامل في المستقبل .

إن المعاناة البشرية والمآزق السياسي في كل من الصومال وليبيريا ، لجديران بأن يولييهما المجتمع الدولي الاهتمام العاجل . فالمأساة الانسانية التي تتكشف فصولها في هذين البلدين لا يمكن قياس أبعادها . وبينما نشني على الدور الفعال الذي تفضل به الأمم المتحدة لحسم الصراعات وكذلك للتصدي للبعد الانساني ، يبدو من الضروري أن يتسع نطاق هذا الدور ليشمل مشاركة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم وتحزننا ، بنفس القدر ، المذبحة الطائفة التي يجري ارتكابها في البوسنة والهرسك .

ولا تزال مشكلة الصحراء الغربية قائمة رغم الاستعدادات الجارية لوزع بعثة الأمم المتحدة للإشراف على الاستفتاء المقترح إجراؤه في الصحراء الغربية . ونحن نناشد كلا من المغرب وجبهة البوليساريو أن تتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحسم مسألة الصحراء الغربية .

وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، نرحب بجهود السلم التي أعقبت محادثات مدريد ، والجارية الآن بخصوص هذه المسألة . ولا تزال ليسوتو مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط ، ما لم تعترف إسرائيل اعترافاً كاملاً بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وتنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة . بيد أننا نشعر بالتشجيع إذ نلاحظ تغيراً مباشراً بالأمال في الموقف في إسرائيل منذ تغيير الحكومة .

إن قرار مجلس الأمن ٦٦٨ (١٩٩٠) ، والتوقيع على معاهدة السلم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من جانب كل أطراف الصراع الكمبودي ، وكذلك الاعلان المشترك الصادر عن القادة ، والذي يعرب فيه عن التأييد التام لقرار مجلس الأمن آنف الذكر ، كل ذلك بعث فينا الأمل في أن السلم أصبح قريب المنال . ونحن نحث كل الأطراف على أن تحتسرم بالكامل اتفاقات السلم ، وأن تمثل امتثالاً صارماً لأحكام قرار مجلس الأمن ٧٦٦ (١٩٩٢) .

إننا نعتقد أن الأمن العالمي لا يمكن أن يتحقق باستخدام القوة أو التهديد باستعمالها ، ولا عن طريق تكديس الأسلحة الخطيرة . لذا ، نسلم بصحة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام ، بوصفها مقومات مألحة لجدول أعمال الأمن الدولي . لا يسعنا أن نغض الطرف عن الصلة المعترف بها عالمياً الآن بين السلم والأمن والتنمية . فالسلم عنصر أساسي لوجود البشر ، وهو مثل أعلى عالمي ، وإقراره هو الضالة المنشودة للبشرية ، لأن بقاءنا وتقدمنا وسعادتنا تتوقف عليه .

وبزوال الهياكل ثنائية القطب أمل العالم بأسره ، وعلى وجه الخصوص العالم النامي ، في آفاق ساطعة لتعزيز التعاون الإنمائي عن طريق تحرير الموارد المالية والمادية والبشرية التي لا تزال حتى اليوم مقصورة على النفقات العسكرية .

ومما يؤسف له ، أن مسألة غنائم السلم لم تتحقق كما كان متوقعا ، وبدلا من ذلك ، أسهم شبح كلال المانحين في إضعاف الاهتمام برأب الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب . ونحن نؤمن بأن أفضل وسيلة للإفلات من هذا الوضع هي إعادة انعاش الحوار بين الشمال والجنوب على نحو جاد .

لا تزال مشكلة الديون الخارجية المزمنة تعوق جهودنا الإنمائية . ومما يزيـد الحالة تفاقمها الاتجاهات صوب الحمائية وغيرها من السياسات التمييزية في التجارة الدولية ، ضد صادرات البلدان النامية .

لذا ، نحث البلدان الدائنة المتقدمة النمو على أن تعزز ، بل وتوسع ، على وجه السرعة من مبادراتها الموجهة صوب تخفيف عبء الديون . وعليها أيضا أن تقوم ، وبحسن نية ، بتسهيل الاختتام السريع لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، بأسلوب منصف ومتوازن يبين بجلاء مصالح البلدان النامية .

لقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو في حزيران/يونيه الماضي ، فرصة فريدة لنا جميعا لنؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على البيئة . وقد تسنى اعتماد اتفاقات دولية هامة . والتحدى الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي هو احترام هذه الالتزامات احتراماً تاماً وتنفيذها بالكامل . إن توفير الموارد المالية والتكنولوجية الكافية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أمر حتمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية

العامة ، أن أتقدم بالشكر الى رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء في مملكة ليسوتو على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امصطب معالي اللواء إلياس فيسوانا رامينا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس

الوزراء في مملكة ليسوتو من المنمة .

السيد بن يحيى (تونس) : السيد الرئيس ، يطيب لي في مستهل كلمتي أن

أتوجه الى مجلسكم الموقر بأزكى التحية وفائق التقدير ، وأن أعبر لكم عن مشاعر الإكبار التي تكنها تونس لمنظمة الأمم المتحدة ولجهودها المحمودة من أجل تحقيق مطامح الانسانية قاطبة الى الامن والرفي والسلام .

وإنه ليسعدني ، بهذه المناسبة ، أن أتوجه بأحر التهاني إليكم - سيادة الرئيس - إثر انتخابكم رئيساً لهذه الدورة . ونحن على ثقة بأن الخصال الكبيرة التي تتمتعون بها ستسهم دون شك ، في إنجاح أعمالنا .

كما أود أن أنوه بالدور الايجابي الذي اضطلع به سلفكم السيد سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية الشقيقة ، التي تنوعت اهتماماتها على المستوى العربي والاسلامي والدولي ، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والذي كان له الاثر البالغ في إضفاء المزيد من الحيوية على سير أشغال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

وإنه ليسعدني أيضاً أن أجدد التهنئة والتحية للسيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام الجديد لمنظمتنا ، متمنياً له ، في ذات الوقت ، النجاح والتوفيق في مهامه التي استلها بنشاطه وحزمه المعهودين ، مما يبشر بكل خير بالنسبة لسير دواليب المنظمة .

كما لا يغوتني أن أتقدم بتهانينا للدول التي انضمت مؤخراً الى منظمتنا العتيدة والتي سوف يكون لها إسهام كبير في عمل المجموعة الدولية ، خدمة لقضايا الأمن والسلام والعدل .

يشهد العالم منذ بضع سنوات تحولات جوهرية باتت انعكاساتها تطبع الحياة الدولية بسمات جديدة بارزة ، كان لها الاثر الكبير في دعم بوادر الوفاق الدولي التي بدأت تظهر في المجتمع الاممي ، موفرة بذلك المناخ الملائم الذي سيساعد ، بقسط كبير ، على تحقيق الأمن والسلم في العالم ، وتكريس الاهداف السامية التي بعث من أجلها المنتظم الاممي .

وقد استبشر المجتمع الدولي بملامح عهد جديد يقوم على الأمن والسلام والنهوض بحقوق الانسان ، بعد انتهاء الحرب الباردة وانقراض المصراعات الايديولوجية التي كانت في الماضي القريب مصدرا مباشرا للعديد من التوترات والنزاعات في شتى أنحاء العالم . وقد جاءت هاته التطورات لتؤكد أن المجموعة الدولية قد شرعت في استعادة ثقتها في العمل الاممي ، مدركة بأنه لا حل للمشاكل الدولية إلا بالرجوع الى تطبيق المبادئ المدرجة في الميثاق الاممي الذي التزمت باحترامه جميع الدول الاعضاء .

إن تونس العهد الجديد ، المتمسكة بالمبادئ السامية والاهداف النبيلة التي بعثت من أجلها الامم المتحدة ، تعتقد أن النظام الدولي المنشود ، يمر حتما عبر تسوية كافة النزاعات القائمة تسوية سلمية ودائمة ، وفض الخلافات بواسطة الحوار والتفاوض ، مما يحقق الأمن والسلام في العالم .

إن العالم اليوم ، بالرغم من التطورات المشجعة التي طبعت العلاقات الدولية ، يواجه تحديات جسيمة في شتى المجالات والمسؤولية تفرض علينا جميعا اعتماد الواقعية والحزم في معالجتها ، والتصدي لها ، والتعامل معها بترو وحكمة في إطار تطبيق عادل ومتوازن للشرعية الدولية دون مفاضلة .

لذلك فإنه يبدو من أوكد واجبات المجموعة الدولية اليوم المبادرة بالانكباب على معالجة القضايا التي تعرض السلم للخطر ، بالسرعة اللازمة ، اعتمادا على قواعد القانون الدولي والقيم المدرجة في الميثاق الاممي ، وعلى خطة الدبلوماسية الوقائية التي حلل أبعادها الأمين العام لمنظمتنا في تقريره الخاص "خطة للسلام" (A/47/277) .

ومن أبرز هذه القضايا ، قضية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لمظلمة طال مداها ، وقد حان الوقت لينعم ، على غرار بقية الشعوب ، بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وفقا للشرعية والمواثيق الدولية .

ومن منطلق مناصرة الحق والتعلق بالشرعية الدولية ، ساندت تونس الجهود الامريكية والعربية والدولية ، من أجل عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط ، ودعمت كافة الجهود المبذولة لإيجاد تسوية لهاته القضية ، تقوم على مبدأ استعادة الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، ومقايضة الارض بالسلام ، طبقا لقرارات

مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد تابعت تونس باهتمام المفاوضات الثنائية بين الاطراف المعنية ، وخاصة بين اسرائيل والوفد الفلسطيني الذي يتلقى توجيهاته من منظمة التحرير الفلسطينية . كما شاركت في المفاوضات المتعددة الاطراف حول الشرق الاوسط .

وإذ تعلن تونس عن مواصلة تأييدها لمسار السلام ، فإنها تدعو المجتمع الدولي لحمل اسرائيل على وقف سياسة الاستيطان الرامية الى تغيير البنية الديموغرافية والاجتماعية والملاحق الثقافية والحضارية للأراضي العربية المحتلة ، وفرض سياسة الامر الواقع ، وهو ما يقف عقبة أمام إحلال السلام المنشود في المنطقة .

لقد سجلت تونس بكل ارتياح التطورات الايجابية التي يعيشها شعب جنوب افريقيا على درب تكريس الاصلاحات الدستورية وإيجاد أرضية ملائمة لقيام مجتمع ديمقراطي جديد تتساوى فيه الحظوظ ، وتزول فيه الفوارق . ولكن تعثر المفاوضات بين سلطات بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي ، وتعاقد العنف ، يشيران لدينا الانشغال العميق .

لذا ، فإن تونس تعرب من جديد عن الامل في أن تتوفر الظروف الملائمة لمواصلة المفاوضات واستمرارها ، والإسراع بتشكيل حكومة انتقالية لتطبيق الاصلاحات السياسية الهادفة الى إقامة مجتمع المساواة والعدل وإنهاء كافة أشكال الميز العنصري ومظاهر العنف ، حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقوقه المشروعة ، ويساهم بدوره في النهوض بالقارة الافريقية ودعم أركان السلم في العالم .

وإننا في هذا السياق لنعبر عن كامل امتناننا للجهود التي يقوم بها الامين العام لمنظمتنا ، السيد بطرس بطرس غالي ، ومساعي منظمة الوحدة الافريقية برئاسة فخامة الرئيس عبده ضيوف ، للمساعدة على مد جسور الحوار بين الفرقاء والحد من العنف كأسلوب بغيض لحل المشاكل .

إن التطورات الدولية الكبرى التي أسهمت الى حد كبير في رسم معالم النظام الدولي الجديد باتجاه التكريس الفعلي لمبادئ وأهداف الميثاق الاممي ، بوات المنتظم الاممي مكانة مرموقة على الساحة الدولية ، واضفت على عمله مزيدا من الحضور

والنجاعة ، مما مكنه من التحرك بسرعة وفعالية ، كلما سمحت الظروف ، من أجل إخماد نار الفتنة وحل النزاعات وإقرار السلام العادل .

ومن هذا المنطلق ، تعتقد تونس أن النظام الدولي الجديد لا يمكن له أن ينمو ويزدهر إلا بالقضاء على كافة أسباب التوتر في العالم .

وإذا كانت تونس تشعر اليوم بالارتياح لبداية تجسيم مبادئ طالما نادت بها ، فإنها تتابع ببالغ القلق بروز بؤر توتر جديدة في العالم ، وخصوصا في منطقة المغرب العربي ، والصومال ، والبوسنة والهرسك ، وما طرأ من تصعيد في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى .

وفيما يتعلق بمنطقة المغرب العربي ، فقد دخل اتحاد المغرب العربي سنته الرابعة . وقد قطع منذ بعثه خطوات هامة على درب تأسيس هياكله في إطار تداول لرئاسته من قبل الدول الاعضاء . على أن هناك صعوبات تعترض سبيل الاتحاد ، ونحاول تجاوزها وإيجاد الحلول لها . من ذلك الازمة القائمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية . وإننا نأمل في أن يتم إيجاد حل سلمي لهذه الازمة ، في نطاق الشرعية الدولية ، خاصة وأن ليبيا قد التزمت بالقرار ٧٣١ (١٩٩٣) . ورجاؤنا أن يتواصل الحوار من أجل الحل السياسي المنشود ، حتى نضمن اتحاد المغرب العربي الذي هو حديث العهد ، ونجنب المنطقة خطر التصعيد المولد لعدم الاستقرار .

إن تونس تعرب أيضا عن إنشغالها العميق لما آلت إليه الاوضاع في الصومال الشقيق نتيجة المجاعة والعنف والحرب المبيدة التي تهدد كيانه ووجوده . وهي تناشد الاطراف المتنازعة أن تعمل على حقن دماء أبناء الشعب الصومالي ، وأن تسعى إلى إيجاد الحلول الملائمة للازمة القائمة ، وتحكيم العقل ، واعتماد أسلوب الحوار والتفاوض .

وتونس التي ساهمت في تقديم المساعدة الانسانية للصومال ، رغم تواضع إمكانياتها ، تذكر بما جاء في الوثيقة الختامية للقمة العاشرة لدول عدم الانحياز

في هذا الشأن ، وتناشد المجموعة الدولية العمل على تطبيق ما جاء في هذه الوثيقة بما يضع حدا لمأساة الشعب الصومالي الشقيق .

وتونس ، إذ تعبر عن استنكارها لتدهور الأوضاع واستمرار أعمال العدوان والتقتيل والإبادة العرقية التي تستهدف الشعب البوسني ، تعتبر أن هذه المظالم والتصرفات اللاإنسانية المقترفة في حق هذا الشعب تستوجب من المجموعة الدولية القيام بعمل أكثر حزما لحماية هذا الشعب مما يتعرض له .

وإن تونس تدعم قرارات مجلس الأمن الداعية الى اتخاذ الإجراءات من أجل ضمان سلامة السكان ووضع حد لأعمال العدوان الوحشية التي يعيشها الشعب البوسني ، وذلك لقناعتها بأن هذه الممارسات تشكل دوسا لحق الشعوب ، وانتهاكا صارخا للقيم والمبادئ التي نص عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ومن مظاهر التصعيد كذلك ما يحدث من احتلال عسكري إيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة .

وإن تونس المتشبثة بالمبادئ الثابتة للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية التي هي كل لا يتجزأ ، إذ تتضامن مع دولة الامارات العربية المتحدة في تأكيد سيادتها الكاملة على أراضيها ، وتذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية لهذا الغرض ، تدعو الى ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يخل بأمن منطقة الخليج ، والاحتكام لمبادئ حسن الجوار ، والاعتماد على المعاهدات والنصوص والمواثيق الدولية ، واللجوء الى الاطر والهيكل المؤهلة للنظر في مثل هذه النزاعات* .

وفي نفس السياق ، فإننا نؤكد مساندتنا لسيادة دولة الكويت الشقيقة على أراضيها ، وذلك اعتمادا على الشرعية الدولية .

كما أننا نعبر عن اهتمامنا بمصير الشعب العراقي وبضرورة التمسك بوحدة أرضه بكافة أجزائها .

ونتمنى ، في هذا الصدد ، أن نرى اخوتنا في المنطقة ، بعد تسوية كافة المسائل العالقة ، يطوون صفحة الماضي في إطار الوثام والتضامن على صعيد الأمة العربية .

إن النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يتبلور إلا إذا ما وضعنا حدا للسباق نحو التسلح الذي يهدد في كل آونة جو الانفراج الدولي .

وقد رحبت تونس التي عبرت عن موقفها منذ انعقاد مؤتمر باريس حول الاسلحة الكيميائية ، بالخطوات التي قطعت في اتجاه النزاع الشامل والكامل لوسائل الرعب والدمار التي تستنفد مبالغ ضخمة وطاقات هائلة . وهي تبارك المجهودات الحالية باتجاه دعم هذا المسار وتقويته . وما اتفاقية جنيف الاخيرة المتعلقة بالاسلحة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

الكيميائية إلا خطوة ايجابية على درب نزع السلاح ، دعماً للأمن والسلم في العالم ، على أن يكون مقروناً في تطبيقه بإزالة أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية منها ، في منطقة حساسة مثل منطقة الشرق الأوسط .

إن النظام الدولي الجديد في تصورنا هو عهد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي هي قيم كونية سامية تنسجم مع أهداف الأمم المتحدة التي تؤمن بها تونس العهد الجديد .

وإن تونس ، في إطار هذه القناعة التي تحدوها ، تعمل على تكريس هذه القيم ضمن مسار ديمقراطي يستند الى ركائز أساسية تتمثل في بناء دولة القانون والمؤسسات ، واحترام الحريات العامة والفردية في كنف مجتمع مدني متسامح ومتفتح ينعم فيه المواطن بالعدالة والحرية والمساواة ، وتمان فيه حقوق الإنسان ، بل وتشاع فيه ثقافة هذه الحقوق .

وإنها لتدرك جيداً أن الديمقراطية التي تنبذ الغرض والمزايدات والعنف ، أي الديمقراطية الحققة ، هي سلوك حضاري قوامه التحلي بروح المسؤولية وحب العطاء وفوق نوااميس أخلاقية واجتماعية متعارف عليها ، وأن النجاح في إرساء دعائمها مرتبط أيضاً بمراعاة خصوصيات كل بلد وكل مجتمع ، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميزه والتي تشكل خصوصياته الذاتية ، أي مقومات شخصيته . وإن تونس لتعتز ، في هذا المجال ، باحتضانها ، في الخريف المقبل ، للندوة التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بأفريقيا ، والتي تمهد للندوة العالمية حول هذه الحقوق ، وكذلك باختيار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بلاندا لإيواء ندوة تنظمها في تشرين الثاني/نوفمبر القادم حول موضوع حقوق الإنسان والتربية .

وإيماناً منها بأن الديمقراطية والتنمية عنصران متكاملان ، فقد عملت على إعطاء حقوق الإنسان بعدها الكامل ، لتتسع للميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبيئة والمحيط .

ونحن نعتقد أنه من أؤكد واجباتنا اليوم تحسين نوعية حياة الانسان ، وتأمين ظروف عيش أفضل له في ظل بيئة طبيعية وعمرانية سليمة ، من أخطار التصحر والتلوث والانحراف ، وهو ما أدركت تونس قيمته فبادرت بإعداد مخطط وطني متكامل ومتناسك لحماية البيئة ، وساهمت في قمة ريو لعام ١٩٩٢ حول الأرض ، وتقدمت إليها بمقترحات ايجابية .

وإن تونس تؤكد أن مسألة حقوق الانسان هي عمل يومي متواصل تحرص على تطويره ودعمه لصالح المواطن ، حتى نؤمن له الاستقرار والكرامة ، ونوفر له حوافز العمل الإنمائي المستمر .

إن التعلق بمبادئ حقوق الانسان وحمايتها ، يستوجب ، في رأينا ، التوفيق بين مصالح الفرد والمجموعة ، لأن حقوق الافراد تظل مجردة من كل معانيها إذا كان المجتمع مهددا بالفوضى والاضطراب من جراء التطرف والارهاب ، وخاصة ذلك الذي يستعمل التدين والعنف لأغراض مبيتة .

إن تونس السابع من تشرين الثاني/نوفمبر المتأصلة في هويتها العربية الاسلامية والتي كانت على الدوام إحدى منارات الاسلام وإحدى عواصمه الكبرى التي حملت لواء التسامح على مر الايام ، لتؤمن برسالة التفتح والإخاء والتعايش التي نادى بها ديننا الاسلامي الحنيف وكافة الديانات السماوية بصفة عامة .

لذا فإن تونس حرصا منها على صيانة الاسلام من كل محاولات التشويه ، وعلى حماية حقوق الانسان ومقومات المجتمع المدني من أولئك الذين يستغلون الدين لخدمة أغراضهم الدفينة ، بادرت بوضع ظاهرة التطرف والارهاب في اطارها الصحيح وذلك في العديد من المحافل الاقليمية والجهوية . وخاصة في منظمة المؤتمر الاسلامي تحت إدارة أمينها العام الحازمة . وإن تونس تعتقد أنه حان الوقت لاتخاذ موقف جماعي من هذه الظاهرة ، وللتعاون باخلاص على تطويق الجماعات المتطرفة والارهابية المستترة بالدين ، بما يحفظ مصالح شعوبنا ودولنا ، ويضمن لها الظروف الملائمة لمواجهة المعوقات ورفع التحديات ، ويحمي الدين من كل محاولات النيل والاستغلال .

لا يخفى اليوم على أحد أن العديد من الدول في العالم لا تزال تعاني من ظروف اقتصادية دولية صعبة تعوق مسيرتها نحو التقدم والنمو . وهي تتطلع بمزيد من الاهتمام الى النتائج التي سيولدها النظام الدولي الجديد ، يحدوها في ذلك أمل كبير بأن يكون هذا العهد الجديد لا عهد السلم والاستقرار فحسب ، بل وكذلك عهد النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب .

وبالرغم من أن الحفاظ على السلم أصبح الشغل الشاغل للنظام الدولي الجديد ، فإن الاعتقاد قائم بأن دوام هذا النظام يبقى رهين قدرته ، من ناحية ، على إعطاء المسائل الاقتصادية والاجتماعية المكانة التي تستحقها ، ومن ناحية أخرى ، على إرساء قواعد جديدة للتعاون الدولي قائمة على العدل والانصاف .

لذلك فإننا نعتقد أن المجموعة الدولية مدعوة اليوم الى تحقيق ما تتطلبه اليه شعوبنا من التعاون والتضامن والتفرغ لمعالجة قضاياها المصيرية . ولا بد ، فسي هذا الصدد ، أن يساهم النظام الدولي الجديد في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي لما فيه مصلحة جميع الاطراف دون ميز أو إقصاء .

وقد أصبح من الضروري اليوم ، أمام استفحال الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على مسيرة الانماء في البلدان النامية ، رغم المجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي تتحملها شعوبنا ، تكثيف الجهود والتفكير المشترك لإيجاد أقوم السبل لمعالجة القضايا الاقتصادية بالطرق الملائمة ، قصد تمكين شعوبنا من التمتع الفعلي بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاسهام في البناء الديمقراطي للمجتمع ، ودعم أواصر التفاهم والصداقة بين الشعوب .

كما أننا نأمل أن تقتنع الدول الغنية بضرورة تطوير تعاونها وطرق تعاملها معنا ، تشجيعا لجهودنا وتضحياتنا الهادفة الى اصلاح هيكلية اقتصادياتنا ، وذلك بالتخلي عن السياسات الحمائية التي تنتهجها إزاء صادراتنا ، وإيجاد حل لقضايا المديونية .

إن تونس ، إذ تشاطر أفكار السيد الأمين العام للمنظم الأممي في رزنامته من أجل السلم ، والذي ينادي كل المنظمات الاقليمية لتطويق الازمات طبقا للفصل الثامن من ميثاق منظمتنا ، فإنها تذكر ، من منطلق انتمائها لمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ، أنها ستواصل العزم والمضي قدما في الاسهام بكل ما توفر لديها من امكانيات ، في تعزيز هذا المسار ، والعمل على تكريسه . كما أنها تأمل أن تحظى المسائل الاقتصادية الدولية بقسط أوفر في عملية اصلاح الهيكلية للأمم المتحدة ، لما لتلك المسائل من انعكاسات على مستقبل السلم في العالم . وهي تعتقد أن للأمم المتحدة دورا فاعلا في دفع عجلة التنمية في دول العالم الثالث . وهي ترجو أن تواصل المنظمة القيام بدورها ، وأن تأخذ بيد دول العالم الثالث التي لاتزال في أشد الحاجة الى دعم المنظمة الاممية وهيكلها المختصة ، لايجاد الحلول اللازمة لمشكلات التداين ، وتدني أسعار المواد الاولية ، وتدهور شروط التبادل ، ونضوب تدفق رؤوس الاموال في اتجاه الدول ذات الدخل المتوسط ، وانتقال ثروات الدول السائرة في طريق النمو رغم قلتها ، نحو الدول الدائنة .

وفي إطار هذا التوجه ، فإن تونس تنادي بدعم المبادلات التجارية في ظل النظام التجاري الدولي الذي جاءت به المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في إطار المؤتمر الثامن لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي تشكل الاطار المناسب لإضفاء مزيد من الجدوى والفاعلية على النظام التجاري الدولي ، ومزيد من اشتراك الدول النامية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة العالمية .

تحتل اليوم المسائل الاجتماعية رتبة هامة في سلم أولويات المنظمة ، ونختم بالذكر منها مسائل الشغل والصحة والتربية والبيئة ، لما لها من أهمية قصوى ودور بالغ في درء أسباب التوتر وإزالتها ، والرفع من مستوى عيش الانسان أينما كان .

وتونس ، إذ تبارك هذا التمشي ، فإنها تنادي بدعمه وتوفير المزيد من الموارد المالية لتحقيق متطلبات الشعوب في هذه الميادين ، وخصوصا شعوب العالم الثالث ، وضمان حقها الطبيعي في الشغل والتعليم والصحة . ومن هذا المنطلق فهي تساند الاقتراح القاضي بعقد قمة عالمية حول التنمية الاجتماعية في سنة ١٩٩٥ بمناسبة احتفال منظمنا بعيدها الخمسين ، وبعد التثام ندوات دولية حول حقوق الانسان في السنة المقبلة ، والسكان والتنمية في سنة ١٩٩٤ والمرأة في سنة ١٩٩٥ .

إن منظمة الأمم المتحدة أصبحت اليوم محط أنظار كافة شعوب العالم . وهي تعد بحق الضمير الحي لتطلعات الانسانية جمعاء نحو غد أفضل .

ومن هذا المنطلق ، أكدت تونس تعلقها الثابت بميثاق المنظمة وأهدافها ، وأسهمت بدورها في دعم جهودها ، وهي على استعداد تام لمساندتها في عملها الدؤوب من أجل نصرته قضايا الحق والعدل والسلام في العالم . ولعل خير شاهد على موقف بلادي المبدئي في هذا الصدد ، مساهمتها المتواصلة في عمليات السلام التي نظمتها الأمم المتحدة في كل من الكونغو في الستينيات وناميبيا منذ سنوات ، وحاليا في الصحراء الغربية وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة .

ذلك أن استتباب الأمن وضمان استمراره يبقى رهين التكثيف من عمليات حفظ السلام كلما اقتضت الحاجة الى ذلك . وفي هذا المضمار لعل من الضروري التعمق في البحث عن الصيغ الكفيلة بإحكام هذه العمليات ، قصد دعمها وتمكين المنظمة من أدائها واستمرار القيام بها .

وإن ما تم تداوله من أفكار ومقترحات خلال انعقاد قمة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير من السنة الحالية ، يملئ ضرورة إرساء علاقات متوازنة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام للمنظمة ، وإضفاء مزيد من الفعالية والجدوى على دور الجمعية العامة ، باعتبار المهام الكبرى الموكولة لها وفقاً لمقتضيات الميثاق والمعطيات الجديدة التي أبرزتها التطورات الحالية . كما نرتئي ضرورة أقلمة دور مجلس الأمن مع هذه التطورات .

فقد آن الاوان أن نفكر سويا في مسألة تمثيل المجتمع الدولي ضمن مجلس الأمن بحكم المسؤولية الكبرى التي يضطلع بها في نطاق الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . ونكون بذلك قد أضفينا مزيدا من الديمقراطية على هياكل المنظمة ، وتجاوبنا ، في ذات الحين ، مع النزعة الديمقراطية السائدة في العالم ، والتي تتوق إليها مختلف الشعوب ، ونكسب من جراء ذلك ثقة أمتن لدى الرأي العام العالمي في منظمنا .

ونحن على ثقة تامة بأن منظمنا قادرة لما لها من خبرة واسعة ومكانة مرموقة ، على إنجاز هذا المشروع الحضاري الطموح ، والاسهام المتميز ، في تعزيز سبل التعاون بين الدول الاعضاء وفق نظرة متجددة سامية ، تفتح أمام الانسانية آفاقا واعدة ومطمئنة تبعث على الاستبشار والتفاؤل . إن تونس كانت تقدمت بعدد المقترحات والافكار الرامية الى تجسيم هذه الاملاحات والتوجهات الجديدة التي يجب أن تطبع العلاقات الاقتصادية الدولية ، ووجهت في الغرض نداءات في مناسبات عديدة أبرزها نداء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من أعلى هذا المنبر الموقر في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بإبرام عقد سلم وتقدم بين البلدان المصنعة والبلدان السائرة في طريق النمو .

إن الجو الذي يسود أشغال هذه الدورة يؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة الراسخ على القيام بدورها كاملا على الساحة الدولية من أجل إرساء الأمن والسلم في العالم . وإننا لمتفائلون بعملها وواثقون من قدرتها على دعم مكاسب الانسانية وتوفير كل أسباب التقدم والازدهار لها .

السيد شماس (لبنان) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وإننا على ثقة بجدارتكم في قيادة أعمال هذه الدورة بحكمة وفعالية . ولا يفوتنا هنا التنويه بما يربط بين بلدينا من أواصر الصداقة والتبادل البناء .

ويطيب لي ، في هذه المناسبة ، الإشادة بما أظهره سعادة السفير سميير الشهابي ، خلال رئاسته للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، من صفات الدينامية والقيادة الحكيمة والشجاعة ، مما يستحق عليه شكرنا وتقديرنا العميقين . كذلك يسعدني أن أوجه لسعادة الأمين العام ، الدكتور بطرس بطرس غالي ، تحياتنا الحارة وتقديرنا الكبير لما أظهره خلال فترة وجيزة من توليه منصبه الهام من تصميم وفعالية وجدارة في قيادة أعمال المنظمة الدولية ، ولما أعرب عنه من نية لإعدادها للتكيف مع متغيرات السياسة الدولية ، ولتلبية المتطلبات المتزايدة لدورها ، خاصة في مجالات حفظ السلام وصنعه ، وكذلك في حقل التنمية والمساعدات الإنسانية .

ولابد لي من توجيه تحية تقدير وإعزاز للأمين العام السابق ، السيد خافيير بيريز دي كوييار لما قام به خلال عشر سنوات في قيادة منظمنا الدولية ، ولاهتمامه المخلص بمعاملة لبنان خلال مأساته الطويلة .

إن لبنان ، العضو المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة ، يرحب بالدول التي انضمت لعضويتها مؤخراً ، والتي زادت من شمولية وعالمية منظمنا ، وبالتالي من مصداقيتها وأهميتها .

شهد العالم ، خلال السنوات القليلة الماضية ، مجموعة من الأحداث التاريخية ، أدت إلى تحول أساسي في العلاقات الدولية فبانتهاء الحاجز الأيديولوجي ، انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وحلت لغة الحوار والتعاون والواقعية مكان المجابهة والأحلاف والحذر المتبادل . وقد ظهرت دول جديدة ، وتغيرت أنظمة سياسية كثيرة ، وأخذت دول أخرى بسياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً . كل ذلك ولد شعوراً عالمياً بالحركة

والترقب والتفاؤل . وقد انعكس التغيرات والمعطيات الجديدة على مكانة الأمم المتحدة ودورها إزاء المشاكل الدولية والاقليمية . ذلك أن جو الوفاق الدولي وفر فعالية أكبر لمجلس الأمن في اتخاذ قراراته وتنفيذها . كذلك استدعت الحاجة المتزايدة إلى أجهزة المنظمة ومظومتها ، تحديث هيكليتها بما يساهم في تحسين أدائها على مختلف الأصعدة . كما أن التحولات الدولية الدراماتيكية أتاحت للإنسانية فرصة التوجه لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، والسعي إلى بناء عالم أفضل يقوم على الالتزام الجماعي بالسلم والتكافل إزاء الازمات ، والمشاركة لتحقيق التنمية والتقدم .

إن منطقة الشرق الاوسط مازالت تعاني من مشكلاتها المزمنة . ولكن بارقة أمل لاحت في الأفق ضمن هذا الواقع المتغير للعالم . فقد برزت بادرة جديدة للسلم انطلقت من الدعوة إلى مؤتمر السلام المعني بالشرق الاوسط الذي عقد في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي ، وبرعاية كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في حينه .

لقد شارك لبنان بتمميم كلي وواضح في مؤتمر السلام ، وذلك تجاوبا مع كتاب الدعوة الموجه إليه من راعي المؤتمر ، وبناء على كتاب التأكيدات الامريكية له والمتضمن ضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى أساس الاحترام الكامل لاستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه ، ضمن حدوده المعترف بها دوليا .

وعليه ، يكون لبنان قد اتخذ لنفسه موقفا لا رجعة عنه بالالتزام بعملية السلام هذه وبالمبادئ والضوابط التي حددت الإطار للأسس التي تقوم عليها هذه العملية لتحقيق أهدافها ، وبالذات ، السلام الشامل ، الدائم والعادل ، وبالتالي ، حل النزاع العربي الإسرائيلي من جميع جوانبه وبكافة تعقيداته .

فلسطين لا يمكنه إلا أن يكون معنيا بعملية السلام الشامل هذه ، المرتكزة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وعلى مبدأ إعادة الأرض مقابل السلام ، وذلك لأسباب عدة منها :

- إن لبنان ، بواقعه الحضاري وموقعه الجغرافي وعمقه التاريخي ومنذ أقدم الأزمنة ، قد لعب دورا فاعلا ومميزا في التطور الحضاري لهذه المنطقة الهامة التي ينتمي إليها ويشكل جزءا لا يتجزأ منها ، يؤثر في أحداثها ويتأثر بها وينتائجها إلى أقصى الحدود . ومن هذا الواقع ، يتضامن تضامنا كاملا مع أشقائه العرب ، ويشارك إلى جانبهم في مسيرة الوصول إلى السلام الحقيقي . ولابد هنا أن نتذكر أن لبنان تلقى ويتلقى ، تحمل ويتحمل ، أشار النزاع العربي الاسرائيلي المستمر ، التي أورد فما يلي بعض عناوينها الكبيرة :

أولا ، وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين في لبنان . وفي هذا المجال نؤكد مجددا رفضنا القاطع لتوطيئهم فوق أراضينا ، لتعارض ذلك مع مصالحنا الوطنية من جهة ، وتعارضه مع مبدأ حق تقرير المصير من جهة ثانية ، شانيا ، الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي بتاريخ ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ ، شالسا ، غزو جنوب لبنان من قبل الجيش الاسرائيلي في سنة ١٩٧٨ ، رابعا ، الغزو الإسرائيلي الشامل للبنان عام ١٩٨٢ ، ووصله إلى بيروت ، العاصمة العربية الوحيدة التي احتلتها إسرائيل ، خامسا ، وقوع ما لا يقل عن ١٥٠ ألف قتيل و ٤٠٠ ألف جريح ومعاق ، ودمار مادي وخراب تقدر قيمته بمليارات الدولارات ، هذا بالإضافة إلى المآسي الإنسانية من هجرة وتهجير ، وذلك خلال الستة عشر عاما من الأحداث الدامية التي شهدتها لبنان ، سادسا ، استمرار احتلال اسرائيل لجزء عزيز من الأراضي اللبنانية في الجنوب وفي البقاع الغربي . هذا الاحتلال الذي يشكل ، في حد ذاته وبما يرافقه من ممارسات واعتداءات ، خرقا لأعراف ومبادئ الشرعية الدولية .

من هنا تكمن أهمية تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يقضي بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ، والذي شدد لبنان ، ويشدد ، على ضرورة تنفيذ مضمونه عبر الآلية المتوفرة لذلك في القرار ٤٣٦ (١٩٧٨) . ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة يوفر للبنان الظروف الملائمة لاستعادة عافيته وقوته ، مما يمكنه من الإسهام بفعالية كلية في عملية السلام ، وبالتالي تحمل جميع الإلتزامات التي قد تترتب عليه نتيجة لعملية السلام ، والإيفاء بها بأمانة .

إننا نرى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يمكنها أن تفعل دورها الهام إذا ما أفسحت إسرائيل المجال لهذه القوات للقيام بدورها المنتدبة له من قبل مجلس الأمن الدولي

إن تفعيل دور قوات الطوارئ في لبنان ونجاحها ، يحمل تأكيداً واضحاً على أهمية دور الأمم المتحدة المتنامي في الحفاظ على السلام ، مما يدعونا إلى تأكيد أهمية مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام باعتبارها المنظمة المعتمدة من الشرعية الدولية ، والتي تشكل قراراتها ذات الصلة التي أشرت إليها أعلاه ، أساس عملية السلام . إن الجيش اللبناني الذي أعيد تنظيمه على أسس صلبة وفعالة قد استعاد عافيته بما فيه الكفاية ، ليقوم بدوره ببسط سلطة الدولة الكاملة على ترابنا الوطني امتداداً إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً . وإن السلطات اللبنانية مستعدة لتحمل كامل مسؤولياتها عن استتباب الأمن واستقراره ، ولجعل الجنوب اللبناني واحة أمن وسلام في ظل القانون والأنظمة المرعية ، متعاونة في ذلك مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) .

إن الوفد اللبناني المفاوض في إطار المفاوضات الثنائية تلقى تأكيدات من الوفد الإسرائيلي المفاوض بإسم حكومته بأنه ليس لإسرائيل أية مخططات أو مطامع في الأراضي والمياه اللبنانية ، مما يحملنا على الأمل بأن إسرائيل ستعبر عن هذه التأكيدات بانسحابها الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة .

إن لبنان يؤمن إيماناً عميقاً بحق جميع الأطراف في الأمن المتبادل ، على أن لا يتحقق أمن أي طرف على حساب أي طرف آخر .

إنطلاقاً مما تقدم ، نعلن من على هذا المنبر ، وأمام جمعيتكم الموقرة ، التزام لبنان ، حكومة وشعباً ، بعملية السلام بمودة كاملة ، وتصميمنا على الاستمرار فيها مهما كانت الصعوبات . وإننا لن نألو جهداً في العمل على إنجاحها لتحقيق أهدافها السامية . فنحن في لبنان نعلق أهمية كبرى على محادثات السلام ، ونسدر أن نجاحها سيكون لمصلحة الجميع . ولأننا ندرك أيضاً أن السعي في الاتجاه المعاكس للسلام سيكون خطأ تدفع بسببه المنطقة والعالم شتماً باهظاً جداً .

تتابع الحكومة اللبنانية معالجتها للتحديات الكبيرة التي تواجه لبنان بعد أحداث السنوات المدمرة . وقد قطعت شوطاً كبيراً في إعادة بناء مؤسساتها الديمقراطية بناء على اتفاق الطائف . وقد جرت مؤخراً انتخابات للمجلس النيابي ، ولأول مرة منذ عشرين عاماً . إن المهمة الرئيسية التي تواجه المسؤولين اللبنانيين هي إعادة بناء البنية التحتية للخدمات الأساسية ، والمرافق الحيوية للاقتصاد اللبناني . فالقطاعات الاقتصادية تعاني من الدمار الذي سببته الحروب المتعاقبة ، ويعاني اللبنانيون من آثار التضخم المتزايد نتيجة تدهور القيمة الشرائية لعملتهم الوطنية وترزح موازنة الدولة تحت وطأة العجز الكبير ، فقد انقطعت موارد رئيسية من الدخل الوطني ، كالسياحة والخدمات ، وانعكست الأزمات الإقليمية ، وآخرها أزمة الخليج ، على اللبنانيين بشكل حاد .

وما زال اللبنانيون ينتظرون ، وبفارغ الصبر ، تنفيذ الوعود الإقليمية والدولية لمساعدتهم على تحريك عجلة اقتصادهم الوطني والنهوض به . فالإحجام عن دعم جهود الإعمار والتنمية حتى الآن مؤسف جداً ، لا سيما وأن مئات الملايين من الدولارات كانت تتدفق إلى لبنان ، ولسنوات خلت ، لتأجيج الصراعات المدمرة فوق أرضه .

إن انعاش الإقتصاد اللبناني هو توظيف جيد لمستقبل المنطقة ، وقد لعب لبنان واللبنانيون دورا رائدا في تحديث وتطوير محيطهم ، وما زالت لديهم الدينامية والطموح لمتابعة دورهم البقاء إذا ما أتيحت لهم الفرصة لذلك .

إن المساعدات المالية والفنية الخارجية من الدول الشقيقة والصديقة ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المختلفة ، تشكل ضرورة حيوية ملحة للاقتصاد اللبناني في هذه المرحلة الحرجة . ويتطلب ذلك توظيف بلايين الدولارات بصورة فعالة وسريعة . إن القوانين والأنظمة اللبنانية توفر مجالا مفتوحا وحرًا لرؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية ، مما جعل من لبنان مركزا هاما لاستقطاب التوظيفات والمؤسسات العالمية المالية على اختلافها .

إن مشروع إنشاء الصندوق العربي والدولي لإعادة إعمار وتنمية لبنان يمثل أملا نرجو أن يتحقق ، لأنه يشكل المبادرة الفعالة الموعودة لإطلاق الاقتصاد اللبناني من جديد إلى الامام وتفاعديا .

برغم زوال مجموعة كبيرة من المشاكل العالمية ، فإن عددا من المشكلات القومية قد عاد حاليا الى الظهور بعد أن ظل كامنا لأكثر من نصف قرن . ولنا في تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا مثالا حيا على ذلك . وبهذا الصدد ، فإننا نستنكر وندين الاعتداء الحاصل على البوسنة والهرسك والذي يستهدف كيانه ووجودها ، والذي سبب حتى الآن سقوط عشرات الآلاف من الضحايا البريئة ، وتهجير مئات الآلاف من السكان الأمنيين . وهي قضية تستدعي موقفا حاسما من المجموعة الدولية لوقف الأعمال الحربية ، بما يضمن المحافظة على استقلال وسيادة الدولة الغتية ، وإعادة جميع المهاجرين الى بيوتهم وأماكنهم . إننا نشيد بالدور الانساني الذي تقوم به الأمم المتحدة في تقديم مساعدات الاغاثة للمدن المحاصرة في البوسنة والهرسك رغم الاخطار والمصوبات .

وعلى صعيد آخر ، لا تفوتنا الاشادة بالجهود المخلصة والدؤوبة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظماتها ، لإيصال المساعدات الغذائية الى شعب الصومال المنكوب . وإننا نهيب بالمجموعة الدولية مضاعفة جهودها ، لوضع حد لهذه المأساة الانسانية . إن الانفراج الدولي ، والتغييرات السياسية لم تنعكس حتى الآن ايجابيا على الوضع الاقتصادي العالمي ، وعلى العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية . فمشكلات الديون الخارجية ، وتقلص المساعدات الانمائية ، وارتفاع أسعار الفائدة واستمرار الحواجز الجمركية ، ما زالت تمثل مشكلات جديدة لسياسات الانماء في دول الجنوب ، وأننا نعتقد أن الانماء قد أصبح مهمة ملحة لتحقيق العيش الكريم للقسم الأكبر من الانسانية ، ولتحصين مستقبل السلام في العالم .

لقد كرست "قمة الأرض" التي انعقدت في أوائل حزيران/يونيه الماضي ، في ريو دي جانيرو ، العلاقة بين البيئة والتنمية . ولقد ازداد الوعي خلال العقود الأخيرة بالاطار التي تهدد التوازن البيئي ومستقبل الحياة البشرية فوق هذا الكوكب . ان الانجازات التي تحققت خلال المؤتمر بداية واعدة لمنهج واسع من التغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك التي يفترض أن تعتمد عليها الدول تلافيا لتغيير المناخ ، واستنفاد طبقة الأوزون ، وامتداد التصحر ، وتلوث الأجواء والمياه ، وحصر

النفائات والمواد المشعة والسامة . وهنا أيضا فإن التكافل الانساني وتقاسم المسؤوليات يبدو الخيار الوحيد للتعاطي مع الطبيعة ، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة . اننا ، إذ نرحب بمقررات مؤتمر ريو ، نأمل بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بما يضمن مملحة الاجيال القادمة ، ومستقبل الحياة على الأرض .

تتابع حكومتي سياستها في ازالة آثار الحقبة المدمرة والمساوية التي عمفت بلبنان . وقد تم خلال هذا العام انهاء قضية ارتبطت لفترة باسم لبنان ، وأعني بها قضية الرهائن ، وذلك بفضل الجهود المشكورة للأمين العام وممثل السيد بيكو ، وتجاوب الاطراف المعنية في المنطقة . لقد أدان لبنان دائما هذه الظاهرة ، لتعارضها مع أبسط مبادئ القانون وحقوق الانسان . ولم تكن المصلحة اللبنانية سببا أو هدفا لهذه الممارسات الشاذة ، بل كانت دائما ضحية لها .

إن ذكر لبنان واللبننة قد عني لسنوات طويلة خلت التشردم والدمار والمآسي الانسانية . لكن لبنان يعود اليوم الى المجموعة الدولية كمثال للممود رغم المعاناة ، للتصميم على الانبعاث والتجدد ، للتنوع ضمن الوحدة ، للتعايش الخلاق الذي جعل منه في الماضي ، كما سيكون في المستقبل ، مثالا للازدهار والانفتاح والاشعاع . هذا هو تصميمنا للبنان الغد ونتوقع لتحقيق ذلك كل تأييد ودعم ممن اخواننا الاقربين ، ومن أصدقائنا في العالم .

خطاب السيد ديسماس نسينغيارمي ، رئيس وزراء جمهورية رواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب رئيس وزراء جمهورية رواندا .

امطحب السيد ديسماس نسينغيارمي ، رئيس وزراء جمهورية رواندا ، الى المنمة* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أرحب

برئيس وزراء جمهورية رواندا معالي السيد ديسماس نسينغيارمي ، وأن أدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

السيد نسينغيارمي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتيح

الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة سارة لحكومة رواندا الديمقراطية الانتقالية لكي تحيي هذا الحشد الذي يجتمع سنوياً لتسيير أعمال الدبلوماسية الدولية ، وتسهم بالتالي في المناقشات التي تتناول السلم والأمن والتنمية في العالم .

اسمحوا لي أولاً أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانّي الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . ان انتخابكم تأكيداً لما تتمتعون به في المجتمع الدولي من تقدير واحترام . فأنتم رجل خبرة وحوار واقنناع وهذه الخصال الرائعة هي الضمان لنجاح أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

ويود وفد رواندا أن يؤكد لكم ، سيدي ، استعداداه الكامل للاسهام اسهاما ايجابيا في إنجاح هذه الدورة .

ولقد كان الحرص على حسن الاداء في خدمة السلم والعدالة والتنمية حاديا لسلفكم ، السيد سمير الشهابي ، طوال فترة رئاسته . وأود أن أعبر له عن امتناننا العميق على اسهامه الكبير في تطوير الأمم المتحدة .

واسمحوا لي كذلك ، باسم وفدي ، أن أرحب ترحيبا حارا بالمبادرات الشجاعة والخلاقة التي اتخذها أميننا العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، من أجل السلم والعدالة والأمن والتعاون الدولي وتنمية جميع أعضاء المجتمع الدولي تنمية تقوم على الدعم المتبادل . ويقينا أن المقصود بهذه المبادرات هو تدشين نظام عالمي سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد . وهذا يتضمن تحقيق التضامن الدولي بين شعوب الكوكب وبلدانه حتى يمكنها معا أن تحقق مصيرها المشترك في كنف السلم والعدالة .

وفي هذا الصدد ، يسر بلادي ، رواندا ، أن تلحظ أن الأمم المتحدة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، قد اضلعت بأعمال هامة لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، ومن الانجازات الجديرة بالذكر بوجه خاص برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ؛ والشراكة الجديدة للتنمية المستدامة التي دعت اليها الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في قرطاجنة بكولومبيا في الفترة من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ؛ وجدول أعمال القرن ٢١ ، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

وهذه أمثلة بسيطة على أعمال شتى ذات هدف واحد ، ألا وهو البناء التدريجي لعالم أكثر وحدة وتعاضدا . ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق الا بعد أن يتم القضاء الاكيد

على الأنظمة الشمولية والاستبدادية التي تعرقل ازدهار وتنمية الشعوب في العديد من بلدان العالم . ومن ثم فإن استعادة الديمقراطية والتعددية السياسية شرطان مسبقان لنجاح النظام السياسي العالمي الجديد .

ومن هنا اتخذت رواندا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، قرارا حازما بالانتقال من النظام الاستبدادي القائم على حكم الحزب الواحد الى الديمقراطية والتعددية السياسية . فمنذ ذلك التاريخ ، تم تسجيل ١٦ حزبا سياسيا بشكل رسمي ، وخمسة منها أصبحت ممثلة في حكومة الانتقال الديمقراطي ، التي أشرف برئاستها منذ ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

وبالرغم من أن العملية الديمقراطية الحالية في رواندا قد مرت بعدد من المراحل الهامة ووصلت الى مرحلة اللعودة ، فإنها تظل تواجه بعض الصعاب بسبب وجود القوى التي تقاوم التغيير . ونعتقد أن هذا نتيجة لحقيقة أنه ، في السياسة ، كما هو الحال في الفيزياء ، ما أن تظهر قوى الحركة أو التغيير حتى تهب قوى القصور الذاتي أو الخمول لتقاومها .

ولذا جعلت حكومة الانتقال هدفها الرئيسي ترسيخ الديمقراطية في البلد . وتحقيقا لذلك ، قررت القيام بإصلاحات متعمقة لتغيير الحياة السياسية في رواندا . وهكذا سيجري الاضطلاع بالإصلاحات الدستورية لكفالة فصل واستقلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . وعلاوة على ذلك ، سيجري وضع الآلية اللازمة لتمكين السكان من المشاركة الفعالة في إدارة البلد . ولهذا فقد دُعيت القوى السياسية والاجتماعية والاخلاقية للمشاركة في إدارة العملية الديمقراطية الجارية في رواندا .

كما ينظر الى عملية اضعاف الديمقراطية على الحياة السياسية في رواندا باعتبارها حلا للحرب التي ما برحت دائرة في رواندا منذ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ولا يوجد أي مبرر منطقي لهذه الحرب الظالمة والمكلفة بين الاشقاء . وتترى حكومة رواندا أنه لا يمكن حل هذا الصراع عسكريا ، ولهذا التزمت بتلمس الحل التفاوضي .

وأود أن أبلغ المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية المتعددة الأحزاب لانتهاء هذا الصراع . لقد وجهت هذه الجهود من ناحية صوب الجبهة الوطنية الرواندية التي بدأت الحرب ، ومن الناحية الأخرى إلى البلدان المجاورة لنا ، وذلك بغية تطبيع علاقاتنا وتنسيق أعمالنا الرامية إلى إعادة اقرار السلم في بلدان منطقتنا دون الاقليمية ، أي منطقة بلدان البحيرات الكبرى . وفي هذا الاطار تم التوقيع على اتفاق بشأن التعاون الأمني المتبادل مع أوغندا في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ .

وقد التزمت الحكومة التزاما حازما بعقد حوار صريح وصادق مع الجبهة الوطنية الرواندية . وفي هذا السياق ، تجري مفاوضات مباشرة في آروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة ، منذ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، باشتراك مراقبين من بوروندي ، وتنزانيا ، وأوغندا ، وزائير ، والسنغال ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية . وتود الاطراف المعنية أن تشارك الأمم المتحدة بدور في المفاوضات .

والمرحلة الاولى من هذه المفاوضات جرت من ١٠ الى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ وانتهت بتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار بين الطرفين . ومما يسعدنا أن جميع الاطراف تحتسرم وقف اطلاق النار هذا ، بالرغم من بعض المخالفات .

والمرحلة الثانية جرت من ١٠ الى ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٢ وأسفرت عن توقيع اتفاق على قيام حكومة أساسها القانون ، وبروتوكول يحدد المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم الحياة السياسية في رواندا وهي الوحدة الوطنية ، والديمقراطية ، والتعددية السياسية ، واحترام حقوق الإنسان .

أما المرحلة الثالثة من المفاوضات فقد جرت من ٧ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ثم علقت مؤخرا وسوف تستأنف في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . على أن الطرفين اتخذا بالفعل خطوة هامة أخرى بموافقتهم على وجود السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعلى الفصل بينها . ولنذكر أن هذه المرحلة الثالثة مكرسة لتحديد آليات واجراءات المشاركة في السلطة .

إن حكومة رواندا تدافع عن احترام مؤسسات الدولة وتوافق على اندماج الجبهة الوطنية لرواندا ضمن تلك المؤسسات ، كما توافق أيضا على وضع ترتيبات مؤسسية للإسراع بعملية إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية لرواندا ، وتشجيع المشاركة الفعالة للقوى السياسية للبلد في إدارة الدولة .

إن من المقرر أن تستأنف أعمال هذه المرحلة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ، ونأمل أن يبدي الطرفان بحلول ذلك الوقت من الواقعية وسعة الصدر السياسية ما يكفي للتوصل بسرعة الى أرضية مشتركة . ومن المتوخى أن تبدأ بعد ذلك مرحلة رابعة تدرس فيها وسائل ادماج متناظلي الجبهة الوطنية لرواندا في جيش رواندا .

وبالإضافة الى الجهود الهادفة الى إنهاء الحرب في رواندا التي استمرت منذ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، تكرر رواندا الاعراب عن تصميمها الاكيد على إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة لاجئها .

وتحقيقا لهذا الغرض ، تؤكد حكومة رواندا من جديد رسميا أن عودة اللاجئين رواندا الى بلدهم حق ثابت لا يمكن لاحد أن يطعن فيه . ويجري اتخاذ الاجراءات التي تيسر استقبال اللاجئين الذين يختارون العودة الى الوطن . ونذكر بمفة خاصة تحديد مناطق لاستقرارهم من جديد ، واصدار قانون للعفو الشامل ، وتوعية السكان وتشقيفهم بغية استقبال العائدين بروح المصالحة والتعايش السلمي .

وقد قررت حكومة رواندا أيضا أن تكفل الحماية الدبلوماسية للاجئين رواندا الذين قد يختارون البقاء في البلدان المضيفة . وسيتمتع هؤلاء اللاجئين بكل الحقوق المدنية المعترف بها لسائر مواطني رواندا .

وتفتنم حكومة رواندا هذه الفرصة لكي توجه نداء ملحا آخر الى المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية لكي يسارعا باتمام خطة العمل المتعلقة باعادة لاجئي رواندا الى وطنهم وبعقد المائدة المستديرة للمانحين التي يرجى عقدها قبل نهاية هذا العام .

والحرب في بلدنا تتسبب في خسائر اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة . ولا شك في أن من أبرز الاثار المؤسفة لهذه الحرب الحالة المفجعة للنازحين الذين يتجاوز عددهم الآن ٣٥٠ ألف نسمة يعيشون في ٢٠ مخيما ، يلقي فيها العشرات منهم حتفهم كل يوم من جراء الجوع والبرد وسوء الظروف الصحية . ونفتنم هذه الفرصة لكي نوجه نداء ملحا الى المجتمع الدولي ليمد يد العون لهؤلاء النازحين . ونتوقع من هذا المجتمع أن يساعدنا بتقديم الغذاء والخيام والاعطية والادوية . وتبلغ قيمة الاحتياجات اللازمة لإعادة هؤلاء النازحين من جراء الحرب ٣٠ مليون دولار سنويا . وبالإضافة الى ذلك ، نطلب من البلدان الصديقة التي وقفت الى جانبنا دائما ألا تظل بمنأى عن الامر ، بل أن تقدم المزيد من المساعدة المالية من أجل اعادة بناء الهياكل الاساسية والمناطق التي دمرتها الحرب ومن أجل الانعاش الاقتصادي أيضا .

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، تتحمل رواندا خسائر جسيمة نتيجة لغلاق طريق كيغالي - مومباسا المار بكمبالا . وللمحادثات الجارية الآن بين مستخدمي الممر الشمالي أهمية كبيرة بالنسبة لرواندا فهي ترغب في اعادة فتح هذا الطريق في أقرب وقت ممكن .

واقتصاد رواندا ، مثله مثل اقتصاد البلدان النامية الأخرى ، لا يزال يعاني من عواقب الاختلالات الاقتصادية العالمية وأعباء الديون التي ما برحت تعصف باقتصادات أفقر بلدان العالم .

والانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبن ، وهو أهم المنتجات التي تصدرها رواندا - من ٢,٥ دولار في عام ١٩٨٦ إلى أقل من ٦٠ سنتا اعتبارا من عام ١٩٩٢ - يتسبب في هبوط شديد في حواصل اقتصاد رواندا . ونتيجة لتلك الحالة المؤسفة ، أصيب إجمالي الناتج القومي لرواندا بالركود أولا ثم بدأ يهبط وظلت مشكلة ميزان المدفوعات تتمثل في المديونية أساسا ، وكان لابد من إيقاف بعض مشروعات التنمية لعدم توفر امكانيات الاستثمار فيها .

وعلى الرغم من كل هذه الدلائل غير المشجعة ، تتخذ الحكومة بجرأة تدابير تهدف إلى الحد من الخسائر ، مثل التخفيض الهائل للانفاق العام ، وتقييد الائتمان ، وتخفيض قيمة العملة ، التي خفضت خلال عامين إلى أقل من نصف قيمتها .

وتعرب حكومة رواندا عن امتنانها للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي تسهم بسخاء في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في رواندا . وتعول حكومة رواندا عليها أيضا في تدعيم البرامج القطاعية للانعاش الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بلدها . وبعد هذا المسح للحالة الاقتصادية والسياسية التي تسود بلدها ، اسبحوا لسي أن اتناول الآن بعض المشاكل الدولية الكبرى في الوقت الحالي .

وقبل أن أفعل ذلك ، أود ، كما فعلت وفود أخرى هنا ، أن أرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد في أسرة الأمم المتحدة العظيمة . إننا نهنئهم تهنئة حارة ونشجعهم على العمل من أجل انتصار المثل النبيلة للأمم المتحدة .

إن البشرية لا تزال تمزقها الصراعات والحروب الدامية الناشئة عن الأوضاع البالية للاستعمار والقمع والعنصرية والتعصب الايديولوجي . إن بذور العنف الاعمى تتكاثر حيثما تدام بالاقدام سيادة الشعوب والسلامة الاقليمية للدول ، وحيثما تدام بالاقدام كرامة الانسان وحقوقه الاساسية من جانب النظم الاستبدادية .

وفي هذا الإطار ، يمتدح وفد رواندا الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة من أجل إطفاء النيران في بؤر التوتر المختلفة ، ووضع حد للصراعات الدموية بين الاشقاء التي تحدث في الشمال كما تحدث في الجنوب . وفي هذا الصدد ، تود حكومة رواندا أن تهنئ الأمين العام لمنظمتنا على إسهامه الرائع وعلى الطرق والوسائل التي ينادي بها في "خطة السلام" ، والتي تحبذ الدبلوماسية الوقائية وجهود منع السلام وحفظ السلام وبناء السلام .

وترحب رواندا أيضا بالمبادرة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والتي أدت الى قيام مجلس الامن بالنظر الجاد في طرق ووسائل تجنب وقوع المذابح في جنوب افريقيا .

ويأمل وفد رواندا أن تؤدي إزالة الاعمدة القانونية للعمل العنصري بسرعة الى إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا . وهو يحث حكومة جنوب افريقيا على استكمال المفاوضات مع المؤتمر الوطني الافريقي وإقامة حكومة ديمقراطية تمثل كل الشعب في جنوب افريقيا .

ويسر رواندا استئناف مفاوضات السلم في الشرق الاوسط . ونحن نحث جميع الاطراف المعنية على التعاون بنية صادقة للاستفادة الكاملة من تلك الفرصة الدبلوماسية الجديدة من أجل تحقيق السلم الدائم . وعلى هذا الضوء ، تشيد حكومة رواندا بالمبادرة الجديدة للحكومة الاسرائيلية المتمثلة في وقف إنشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة .

وتؤيد حكومة رواندا أيضا جميع الجهود الرامية الى استعادة السلم في القرن الافريقي وليبريا ومناطق نالعالَم الاخرى ، وخاصة لبنان وأفغانستان وكمبوديا وقبرص والبوسنة والهرسك .

إن نجاح الأمم المتحدة في التزامها تجاه عملية المصالحة الوطنية وتوطيد الديمقراطية الجارية حاليا في امريكا الوسطى يقف شاهدا على النفوذ المتجدد لمنظمتنا في مجال السيطرة على الازمات ، والتماس الحلول التفاوضية للمصراعات المحلية .

وبالاضافة الى ذلك ، تلاحظ رواندا بشعور من الارتياح الحوار المستمر بين الاطراف المعنية مباشرة في الصراع في الصحراء الغربية . ومن هنا فإن افريقيا لا تزال تأمل في أن ينظم استفتاء ، برعاية الأمم المتحدة ، بشأن مركز ذلك الاقليم في المستقبل .

وترحب رواندا بإعادة الهيكلة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة وإنهاء الحرب الباردة . ونأمل أن يؤدي نزع السلاح الى نقل صاف للموارد الى الجنوب ، حيث يشكل الكفاح ضد الفقر تحديا مستمرا .

وبهذه الروح المغفمة بالأمل أود أن أوجه مرة أخرى نداء عاجلا الى المجتمع الدولي لإسداء التأييد الدبلوماسي الى عملية مفاوضات السلم في رواندا ، وإسداء المساعدة ، ماليا وماديا ، لعملية إعادة اللاجئين الروانديين الى الوطن . إن الاشتراك الفعال للأمم المتحدة في مفاوضات أروشا سيوفر ضمانا إضافيا على صدق عزم المجتمع الدولي ايجاد حل عادل وعاجل ودائم للصراع الرواندي . كما أناشد المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة للأشخاص النازحين البالغ عددهم ٣٥٠ ٠٠٠ وأن يساعدنا في إعادة تنشيط اقتصادنا .

وحكومة رواندا ، من جانبها ، ملتزمة بتنفيذ العملية الحالية لتوطيد الديمقراطية في بلدنا حتى تتم اقامة دولة أساسها القانون ، دولة ينعم فيها جميع أبناء رواندا ، سواء أكانوا يعيشون داخل البلاد أم خارجها ، بحقوقهم المدنية بحرية ودون أي تمييز من أي نوع ، ويشتركون فيها اشتراكا فعالا في إدارة الشؤون العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن اشكر رئيس وزراء جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد ديسماس نسينغيارمي ، رئيس وزراء جمهورية رواندا من المنمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠